

تحذيرات من تزايد عمالة الأطفال جاء أزمة «كورونا المستجد»

إعداد: المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية



حذر المرصد العمالي الأردني من زيادة عمالة الأطفال في الأردن جراء أزمة «كورونا المستجد»، حيث أشار إلى أن العوامل الأساسية التي تزيد عمالة الأطفال تفاقمت بشكل كبير خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وأرجع المرصد العمالي الأردني الارتفاعات المتتالية في عمالة الأطفال في الأردن إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، إضافةً إلى تراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية.

مقدمة

يأتي اليوم العالمي لمكافحة

الأطفال والذي يصادف في الثاني عشر من حزيران من كل عام مناسبة وفرصة للوقوف على حالة عمالة الأطفال في الأردن، وفرصة لمراجعة السياسات التي ساهمت في زيادة الأطفال العاملين، وتعد مكافحة عمالة الأطفال أحد العناوين الأساسية للدفاع عن حقوق الانسان.

هذا العام، تتسع تأثيرات «فيروس كورونا المستجد» على مختلف جوانب الحياة، حيث كانت وستكون التأثيرات الأكثر حدة على الفئات الاجتماعية الفقيرة والأكثر تهميشاً، فتركزت فعالية اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال لعام 2020 على تأثير الأزمة على عمالة الأطفال. فجائحة كورونا تسببت بأزمة اقتصادية واختلالات في سوق العمل طالت فئات متعددة من المجتمع وتحديدًا الأطفال.

ولم يعد خافياً على أحد من المراقبين والمعنيين بشأن أسواق العمل المختلفة أن الأطفال وخاصة المنحدرين من أسر فقيرة سيكونون من الفئات الاجتماعية التي ستتأثر بشكل كبير، لأن التحديات التي ستواجهها أسرهم كبيرة.

• يقصد بالأطفال حسب التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989: جميع الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 عاماً. وفي هذا السياق تم تقسيم الأطفال إلى شريحتين: الأولى تتمثل في الأطفال دون سن 16 عاماً، ويحظر تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والشريحة الثانية تتمثل في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16-18) عاماً، يسمح بتشغيلهم وفق شروط محددة. هذا إلى جانب تأكيد أهداف التنمية المستدامة 2030 على أولوية مكافحة عمالة الأطفال، حيث نصت الغاية السابعة من الهدف الثامن على «اتخاذ تدابير «فورية» لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

• يمكن القول إن التشريعات الوطنية الناظمة لعمل الأطفال تتواءم مع المعايير

الدولية ذات العلاقة بشكل كبير، إذ أن قانون العمل الأردني رقم (8) لسنة 1996 والتعديلات التي أجريت عليه، يحظر تشغيل الأطفال والأحداث، فقد نصت المادة (73) منه، على منع تشغيل الأحداث (الأطفال) الذين لم يكملوا سن السادسة عشرة من عمرهم بأي صورة من الصور، وحظرت المادة (74) من القانون ذاته تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة.

وهذا ينسجم مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بإلغاء والحد من عمالة الأطفال أهمها: اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 ودخلت حيز التنفيذ عام 1990، إلى جانب بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتمثلة في اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم 138، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182، واتفاقية العمل الجبري رقم 29. ورغم أهمية التشريعات الوطنية في مكافحة عمالة الأطفال، إلا أن الواقع أقوى منها، إذ أن الديناميات التي تحرك الاقتصاد الأردني وتزايد معدلات البطالة والفقر وجودة التعليم هي العامل الحاسم في زيادة أو تقليل عمالة الأطفال.

«سبب الارتفاعات

المتتالية في عمالة

الأطفال في الأردن؛

تفاقم التفاوت

الاجتماعي وعدم

المساواة، إضافةً إلى

تراجع مؤشرات العدالة

الاجتماعية»

واقع عمالة الأطفال ومخاطباتها:

من 70 ألف طفل في الأردن منخرطون في مجال عمالة الأطفال، منهم 45 ألفاً يعملون بمهن خطيرة.

• تعود الارتفاعات التي طرأت على عمالة الأطفال في الأردن إلى عدة أسباب، أبرزها تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، إضافة إلى تراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية، والتي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات، والتي تركزت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والإمعان في تنفيذ سياسات مالية تكشفية متنوعة، أدت إلى تقنين الانفاق العام على الحماية الاجتماعية المختلفة، إلى جانب التوسع في تطبيق سياسات ضريبية عادلة تتركز على التوسع في الضرائب غير المباشرة (الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة). الأمر الذي أدى على أرض الواقع إلى تراجع المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من الأسر الأردنية، والتي برزت مؤشراتها بشكل واضح في ازدياد رقعة الفقراء، فالمؤشرات الرسمية ذات العلاقة تفيد بأن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت من 13.3 بالمائة عام 2008 إلى 14.4 بالمائة عام 2010، والرقم المعلن من قبل الحكومة في عام 2018، والذي يشير إلى أن معدلات الفقر في الأردن يبلغ 15.7 بالمائة، إضافة إلى نسبة «الفقراء العابرين» الذين عاشوا الفقر ثلاثة أشهر على الأقل في السنة، والتي تشير أرقام البنك الدولي أن نسبتهم تقارب ما نسبته 18.6 بالمائة من المجتمع.

• عملت الحكومة ومن خلال وزارة العمل والجهات المعنية، على تبني قضية عمل الأطفال، من خلال إجراء العديد من المبادرات في محاولة للحد من هذه المشكلة، فقد استحدثت وحدة لعمل الأطفال في وزارة العمل عام 1999 مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) التابع لمنظمة العمل الدولية، حيث تتولى الوحدة مهمة مكافحة عمل الأطفال. وقد تم لاحقاً تحويل الوحدة إلى قسم «مكافحة عمل الأطفال، لكن العديد من الأهداف والمسؤوليات المطلوبة من القسم لم تتحقق بالشكل المطلوب مثل إعداد التقارير حول عمل الأطفال، إعداد التقارير حول الزيارات التفتيشية عن عمل الأطفال، المساهمة في إجراء الدراسات الخاصة بعمل الأطفال.

• يوجد أكثر من 152 مليون طفل يخضعون للتشغيل في العالم قبل تأثيرات أزمة وباء «كورونا المستجد»، منهم 72 مليون يعملون في مهن خطيرة. الأمر الذي يمنعهم من ممارسة طفولتهم الطبيعية، ويحرمهم من فرصة التعليم الطبيعي، بالإضافة إلى أن كثيراً منهم لا يتلقون غذاءً سليماً أو أي نوع من أنواع الرعاية، وبذلك يحرمون من حقوقهم الأساسية.

• على الرغم من أن القانون الأردني يحظر تشغيل من هم تحت 16 عاماً، وزاد من الغرامات المفروضة على مشغلي الأطفال، إلا أن عمالة الأطفال سجلت ازدياداً ملحوظاً خلال السنوات الماضية. وبحسب أحدث الإحصائيات المتوفرة في الأردن لعام 2016، والتي أعدها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل؛ فإن أكثر



من مجمل السكان، الأمر الذي يعني تزايد فرص انخراط المزيد من الأطفال في سوق العمل، إذ تزداد حاجات الأسر للدخل الذي يمكن أن يحصله أطفالهم - مهما كان هذا الدخل متواضعا- خاصة بعد عمليات التحول في التعليم المدرسي الذي أصبح عن بعد، الأمر الذي يسهل خروج الأطفال الى سوق العمل وزيادة عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم، بسبب عدم توفر وسائل التعلم عن بعد لجميع الطلبة بشكل عادل، خلافا للفقرة (أ) من المادة رقم (10) من قانون التربية والتعليم وتعديلاته رقم 3 لسنة 1994 والتي تنص على أن «التعليم الأساسي تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية».

• إن مرجعية ومسؤولية مراقبة عمل الأطفال غير منوطة بجهة محددة وإنما جهات متعددة، فيملك مفتشي وزارة العمل صلاحيات تفتيش جميع المنشآت الخاضعة لأحكام قانون العمل الأردني، للبحث عن أطفال عاملين، لكن لا تقع ضمن إختصاصهم مجموعات الأطفال الذين يعملون خارج إطار هذه المنشآت. إذ يتطلب القانون لمخالفة أي صاحب عمل عنصر التبعية والأجر، كما هو معرف ضمن مفهوم عقد العمل في المادة (2) من قانون العمل، فالأطفال من الباعة المتجولين والبايعين على الإشارات الضوئية، والبسطات، وعلى حواف الطرق، غير تابعين لقانون العمل، ولسلطة المفتشين.

«تشير مختلف المعطيات أن عمالة الأطفال سوف تزداد بشكل ملموس، جراء تداعيات أزمة فيروس كورونا»

• تعود الارتفاعات التي طرأت على عمالة الأطفال في الأردن إلى عدة أسباب، أبرزها تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، إضافة إلى تراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية، والتي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لم تأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات، والتي تركزت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والإمعان في تنفيذ سياسات مالية تقشفية متنوعة، أدت الى تقنين الإنفاق العام على الحميات الاجتماعية المختلفة، الى جانب التوسع في تطبيق سياسات ضريبية عادلة تتركز على التوسع في الضرائب غير المباشرة (الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة). الأمر الذي أدى على أرض الواقع إلى تراجع المستويات المعيشية لقطاعات كبيرة من الأسر الأردنية، والتي برزت مؤشراتنا بشكل واضح في ازدياد رقعة الفقراء، فالمؤشرات الرسمية ذات العلاقة تفيد بأن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت من 13.3 بالمائة عام 2008 إلى 14.4 بالمائة عام 2010، والرقم المعلن من قبل الحكومة في عام 2018، والذي يشير إلى أن معدلات الفقر في الأردن يبلغ 15.7 بالمائة، إضافة إلى نسبة «الفقراء العابرين» الذين عاشوا الفقر ثلاثة أشهر على الأقل في السنة، والتي تشير أرقام البنك الدولي أن نسبتهم تقارب ما نسبته 18.6 بالمائة من المجتمع.

• تشير مختلف المعطيات أن عمالة الأطفال سوف تزداد بشكل ملموس، جراء تداعيات أزمة فيروس «كورونا المستجد»، والتي تشير أيضا إلى أن معدلات البطالة سوف ترتفع بشكل كبير إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر. الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة عمالة الأطفال. لأن غالبية الأطفال العاملين ينحدرون من أسر فقيرة، حيث تضطر هذه الأسر لدفع أبنائها إلى سوق العمل للمساهمة في توفير دخل للأسرة، و/أو غير قادرة على الاستمرار في الإنفاق على أطفالها في المدارس. إذ أنه لا يخفى على أحد أن أعداد الفقراء سوف تزداد بشكل ملموس، وقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي خلال شهر آب 2020 الى أن نسبة الفقر المدقع في الأردن سوف تصبح 27 بالمائة

التوصيات

4. مراجعة التعليم عن بعد ومدى نجاعته وكيف أثر على حضور الأطفال داخل المدارس وبالتالي دفعهم إلى سوق العمل.

5. تطوير مناهج خاصة بالمتسربين من المدارس تراعي حاجاتهم النمائية.

6. تشديد الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال، والعمل على تطبيق القوانين التي تحظر عمل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة بحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، هذا إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناتجة عن عمل الأطفال في المدارس وللأسر.

7. ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه اللاجئين السوريين، للحيلولة دون اضطرارهم لدفع أطفالهم إلى سوق العمل لمساعدة أسرهم في تغطية نفقاتهم الأساسية.

8. عمل دراسات معمقة حول عمالة الأطفال وأشكال مخالقات الأحداث، وما هي أشكال العنف التي يتعرض لها الأطفال خلال عملهم.

1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المختلفة التي تم تطبيقها في الأردن خلال العقود الماضية، باتجاه زيادة الانفاق والاستثمار في الحماية الاجتماعية، وإصلاح السياسات الضريبية باتجاه تخفيض الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة، والتي أدت إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة، تدفعهم حاجتهم لإخراج أطفالهم من مقاعد الدراسة، أو التغاضي عن تسربهم من المدارس بهدف المساهمة في توفير مداخيل إضافية تساعد هذا الأسر على تلبية حاجاتها الأساسية.

2. إعادة بناء منظومة الحماية الاجتماعية على أساس مبادئ حقوق الإنسان، بحيث توفر الحياة الكريمة للجميع، وخاصة الفقراء بمختلف أنواعهم، وإعادة النظر بسياسات الأجور باتجاه زيادتها بما يتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة في الأردن.

3. تطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم، وتوفير وسائل التعلم عن بعد لجميع الطلبة بشكل عادل.

أهم توصيات المرصد العمالي
بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

إعادة النظر في السياسات الاقتصادية	تطوير شبكة حماية اجتماعية	تطوير العملية التربوية	وقف العمل بأمر الدفاع (6) وملحقاته	تطوير قاعدة بيانات عمالة الأطفال
غالبية الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة، تدفعهم حاجتهم لإخراج أطفالهم من مقاعد الدراسة.	وتكون مبنية على أساس حقوق الإنسان، توفر الحياة الكريمة للجميع، وخاصة الفقراء، وزيادة الأجور بما يتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة.	للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم، وتوفير وسائل التعلم عن بعد للطلاب جميعهم بشكل عادل.	ولذلك نرى نعود مستويات الأجور إلى مستوياتها الطبيعية قبل الأزمة، كخطوة أولى قبل زيادتها، لتمكين الأسر	بحيث تكون أرقام دقيقة يتم تحديثها دورياً حول عمالة الأطفال في الأردن.

www.labor-watch.net

@LaborWatchJo

@laborwatch_Jo



المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

الأردن - عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله

عمارة العمري (رقم 12) - الطابق الرابع

www.penixcenter.net

@PhenixCenter

@phenixcenter



Phenix
الفينيق
لدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

هاتف: +962 6 5164491

فاكس: +962 6 5164492

info@phenixcenter.net

www.penixcenter.net